الجهود البحثية فى مجال التعاطى والإدمان
بين التكرار والحاجة إلى المزيد

هالــة رمضـان*

نهدف من خلال الورقة البحثية الحالية إلى تقديم رؤية عامة تقييمية للجهود البحثية فى مجال تعاطى وإدمان المخدرات ، بهدف الاسترشاد بالخطى السابقة فى وضع الخطوط المستقبلية لأجندة العمل البحثى ، والتمكن من تحديد الشرائح والفئات التى تحتاج إلى الدراسة ، وتفادى تكرار الجهود البحثية ، وإهدار الطاقات البشرية والاقتصادية. وفى سبيل هذا قام فريق من الباحثين بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بجمع وحصر وتوثيق الأعمال البحثية التى اهتمت بتعاطى وإدمان المخدرات ، وقامت الباحثة فى ضوئها بوضع رؤية عامة فى ثلاثة محاور أساسية ، هى : الموضوعات التى تناولتها الدراسات والبحوث فيما سبق ، الفئات والشرائح محل اهتمام الدراسات والبحوث السابقة ، حجم العينات ودرجة تمثيلها للشريحة العامة التى تمثلها . وانتهت الورقة البحثية فى المجمل إلى أن الجهود البحثية فى مجال التعاطى والإدمان تتسم بالثراء لكن دون استفادة حقيقية من نتائجها على أرض الواقع ، وأننا لم نعد فى حاجة إلى المزيد من التكرار على قدر حاجتنا إلى التنسيق والجمع بين الجهود السابقة تحت مظلة واحدة لنستمد منها البيانات والنتائج البحثية التى تمكننا من مواجهة الظاهرة وتحديد الاحتياجات والأولويات على أساس علمى .

مقدمـة

شهد عقد الثمانينيات تحولا خطيرا فى طبيعة مشكلة المخدرات ، حيث تفاقمت بشكل كبير خلال الفترات الزمنية الأخيرة ، وظهرت أنواع جديدة من المخدرات المصنعة والنصف مصنعة ، وتزايد استخدام الأدوية النفسية لتضيف بعدا جديدا إلى المشكلة ، بالإضافة إلى انتشار البانجو بشكل كبير مقارنة بسنوات سابقة ، ثم تراجع ليسجل الحشيش فى الوقت الحالى أعلى نسب الانتشار بين المتعاطين ، كما دخلت شرائح عمرية – تتجه أعمارها إلى الصغر – وأخرى مهنية لدائرة التعاطى والإدمان .

* خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة القومية لدراسات التعاطى والإدمان ، المجلد الثامن ، العدد الثانى ، يوليو ٢٠١١ .

وعليه تعددت الدراسات والبحوث التى اهتمت بتلك المشكلة خلال العقدين الأخيرين ما بين دراسات ذات بعد توثيقى اهتمت بتوثيق ما تم انجازه حول الموضوع من بحوث اجتماعية ، واقتصادية ، وقانونية ، وغيرها من البحوث التى اهتمت بالأضرار الصحية لتعاطى المخدرات وإدمانها ، و دراسات ميدانية اهتمت بإجراء المسوح حول حجم الظاهرة وخصائصها وانتشارها بين فئات المجتمع وشرائحه ، وأنواع المخدرات وأنماط تعاطيها وتجارها ومروجيها ... إلخ.

ومن هذا المنطلق أصبحت مكافحة المخدرات واجبا قوميا مشتركا بين جميع المؤسسات والهيئات والأفراد فى المجتمع ، مما استلزم التنسيق بين الجهود المبذولة فى هذا الميدان ، وأوجب ضرورة التسلح فى هذه المجابهة بأساليب التفكير العلمى الحديث .

ونظرا لاتساع المجال الخاص بتلك الدراسات وأهدافها المتعددة والمختلفة فى مجال تعاطى وإدمان المخدرات ، فنحن لاندعى هنا أننا بصدد استعراض تلك الدراسات والبحوث ، وإنما نهدف من خلال الورقة البحثية الحالية إلى تقديم رؤية عامة تقييمية للجهود البحثية فى مجال تعاطى وإدمان المخدرات ، بهدف الاسترشاد بالخطى السابقة فى وضع الخطوط المستقبلية لأجندة العمل البحثى ، والتمكن من تحديد الشرائح والفئات التى تحتاج إلى الدراسة ، وتفادى تكرار الجهود البحثية ، وإهدار الطاقات البشرية والاقتصادية .

وفى سبيل هذا قام فريق من الباحثين بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بجمع وحصر وتوثيق الأعمال البحثية التى اهتمت بتعاطى وإدمان المخدرات حديثا كالبحوث والمؤتمرات والندوات التى أجراها المركز والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، بالإضافة إلى الاستعانة بالمجلدات التوثيقية التى حصرت ما سبق من دراسات وبحوث إمبريقية حول ظاهرة

تعاطى المخدرات وقدمت لنا قاعدة بيانات موثقة توثيقا علميا ، بالإضافة إلى العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة بالمجلات العلمية ، وأبحاث أجرتها مختلف الجهات المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات فى المجتمع المصرى كوزارة الصحة والجمعيات الأهلية ، والرسائل العلمية بالجامعات المصرية ، وفى هذا السياق عملت الباحثة الحالية على ثلاثة محاور رئيسية بهدف وضع رؤية عامة ، وهى كالآتى :

- الموضوعات التى تناولتها الدراسات والبحوث فيما سبق .
- الفئات والشرائح محل اهتمام الدراسات والبحوث السابقة .
- حجم العينات ، ودرجة تمثيلها للشريحة العامة التى تمثلها .

أولا : أهم الموضوعات التى تناولتها الدراسات والبحوث فيما سبق

بعد مراجعة لأهم الموضوعات التى كانت مجال اهتمام الدراسات والبحوث فى مجال تعاطى وإدمان المخدرات فى مصر ، وجدنا أن هناك موضوعا رئيسيا دارت حوله أغلب الدراسات ، وهو ظاهرة التعاطى والإدمان فى حد ذاتها ، بمعنى أن الغالبية هدفت إلى الكشف عن المشكلة بمختلف أبعادها لدى بعض الفئات والشرائح فى مجتمعنا – والتى سنتحدث عنها تفصيلا بالمحور الثانى – دون التركيز على موضوع ما فى حد ذاته ، إلا أن هناك دراسات أخرى اختصت بمتغيرات محددة بعينها ، وتختلف تلك المتغيرات باختلاف التخصصات العلمية ، فالبعض يبحث من الناحية القانونية ، والآخر يبحث فى المتغيرات النفسية أو الاجتماعية ، ... وهكذا ، ونذكر هنا من أهم الموضوعات على سبيل المثال لا الحصر : دراسة تاجر المخدرات ، والمجتمعات المستهدفة للتعاطى والإدمان ، واستطلاعات الرأى حول القوانين المرتبطة بأحكام القانون فى شأن مكافحة المخدرات ، المعاملة الجنائية لمرتكبى الجرائم تحت تأثير المخدرات ، جهود واحتياجات المحافظات لمواجهة مشكلة إدمان المخدرات ، قانون المخدرات وتنظيم استعمالها

والاتجار فيها ، التناول السينمائى و الإعلامى لظاهرة التعاطى والإدمان ، دور الجمعيات الأهلية وأندية الدفاع الاجتماعى فى مكافحة الإدمان ، استخدام القنوات التربوية فى تدريس المخدرات ، المخدرات فى الريف المصرى ، أثر التعاطى على الحالة الصحية وكفاءة الأداء البدنى ، والأضرار الصحية للمخدرات ، قياسات نفسية وبيولوجية على المتعاطين ، أثر التعاطى على الجهاز المناعى ، علاج الإدمان نفسيا وطبيا واجتماعيا ، التنبؤ باحتمالات التعاطى ، الاقتران بين التعاطى وفقدان الرضا عن العلاقات الاجتماعية ، السياسات التشريعية لمكافحة المخدرات ، غسل الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، تحليل المقررات الدراسية حول مشكلة التعاطى والإدمان .

كما اختصت بعض الدراسات بالتركيز على نوع واحد من أنواع المخدرات دون بقية الأنواع كتعاطى الحشيش أو الهيروين ، أو البانجو على سبيل المثال ، وتركزت موضوعات أخرى حول ثقافة المخدرات فى أماكن جغرافية بعينها مثل ، ثقافة المخدرات فى الساحل الشمالى ، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات منشأ النباتات غير المشروعة كسيناء .....

وغيرها العديد من الأبحاث والدراسات الاجتماعية والنفسية والقانونية والطبية والاقتصادية – حيث لا يتسع المجال لحصرها – ولكن من الواضح أن هناك تغطية شاملة متكاملة من الباحثين والدارسين فى مختلف التخصصات العلمية (ثقافيا ، طبيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا ، جغرافيا ، قانونيا ، ...) لموضوع التعاطى والإدمان ، وأن البحث العلمى فى مجال المخدرات أصبح ثريا بموضوعاته المختلفة ، ولكنه تعدى هذا الثراء ليتحول إلى تكرار وهدر للطاقات البحثية (البشرية – المادية) ، فالتكرار البحثى لابد وأن يتم على أسس ومعايير علمية ذات أهداف ، مثل التعرف على مايطرأ من تغيرات على الظاهرة ، أو تحديث البيانات أو تتبع الظاهرة لدى فئة من الفئات . أما تكرار

الجهود دون هدف لعدم وجود جهة تنسيقية ما تهدف إلى ترشيد المجهود البحثى بحيث تمثل مرجعا للجميع . فكم من أبحاث ودراسات أجريت لدراسة نفس الموضوعات دون هدف . مما بدوره يجعل البحث عن احتياجاتنا البحثية على أساس الموضوعات التى تناولتها البحوث والدراسات سابقا مهمة شاقة ، وعليه لابد لنا من العمل بصورة جدية وسريعة على خلق جهة عليا تستطيع أن تصل إلى جمع ما درس سابقا بشأن ظاهرة التعاطى والإدمان وتنقيحه وتوثيقه ، واعطائه الشرعية ليصبح مرجعا للجميع لتنسيق الجهود وتجنب إهدارها .

ثانيا : الفئات والشرائح محل اهتمام الدراسات والبحوث السابقة

قامت الدراسات والبحوث السابقة فى مجال التعاطى والإدمان على العديد من الشرائح والفئات فى المجتمع المصرى ، وعلى وجه الخصوص الفئات المعرضة والمستهدفة للتعاطى والإدمان ، أو الفئات التى تعرضت بالفعل للوقوع فى براثن تعاطى المخدرات أو إدمانها أو الاتجار بها ، كنزلاء بعض سجون الجمهورية سواء من المتهمين بارتكاب جرائم بعيدة عن المخدرات ، أو المسجونين بقضايا المخدرات "حيازة – جلب – تعاطى – زراعة – تجارة" من الرجال والنساء ، ونزلاء مؤسسات الأحداث ، ونزلاء المصحات النفسية ، وسكان المناطق المعرضة للمخدرات وأخطارها مثل العشوائيات "كمنطقة الشرابية – الجيارة – أبو قتادة – مدينة السلام" من الشباب أو السكان بمختلف خصائصهم كالسن والنوع والحالة التعليمية والاجتماعية . كما اختارت دراسات أخرى أصحاب بعض المهن والحرف كعينات لها كشباب سائقى الميكروباصات والتاكسى والأتوبيس والنقل الثقيل ، والحرفيين فى عدد كبير من المهن التى تشكل قطاعا هاما فى القوى العاملة المصرية ، كعمال الإنتاج والخدمات فى قطاعات بعينها كقطاع البترول، وعمال الزراعة الأجراء فى بعض القرى المصرية ، أو القيادات المعنية بمواجهة

المشكلة كالمسئولين عن إدارة الجمعيات الأهلية أو أندية الدفاع الاجتماعى على مستوى كافة محافظات الجمهورية ، أما فئة الطلاب فى المدارس والجامعات فقد كان لهم قدر كبير من الاهتمام ضمن الشرائح والفئات التى تمت دراستها ، حيث قامت العديد من الدراسات على طلاب المراحل المختلفة فى التعليم بدء من التعليم الأساسى وانتهاء بطلاب المدارس الثانوية العامة ، بالإضافة إلى طلاب مدارس التعليم الفنى ، وطلاب الجامعات الحكومية والخاصة من الذكور والإناث ، وذلك لأن تلك الفئة من أهم الفئات المعرضة للتعاطى والإدمان فى مجتمعنا المصرى ، أما فئة المتعاطين والمدمنين والمتعافين والمنتكسين – بمختلف خصائصهم وأنماط تعاطيهم وأماكن تواجدهم – فقد كان لهم النصيب الأكبر من الاهتمام فى الدراسات والبحوث بطبيعة الحال . كما كانت فئة الشباب بوجه عام محل دراسة واهتمام من الدراسات العلمية المعنية بالقضية كشباب الأندية وشباب الساحل الشمالى ، كما قامت العديد من الدراسات – خاصة الطبية والبيولوچية – لما لها من طبيعة بحثية خاصة على عينات من حيوانات التجارب .

ونستطيع أن نستخلص مما سبق أن الدراسات والبحوث السابقة قد تناولت العديد من الشرائح بالبحث والدراسة ، ولكنه بلا شك ما زالت هناك الكثير من الشرائح والفئات بالمجتمع المصرى التى تحتاج إلى الدراسة وإلقاء الضوء عليها ، وأن حصر تلك الفئات لن يكون يسيرا ولن يتسم بالدقة ، وعليه فنحن بحاجة ماسة إلى دراسة مسحية على المستوى القومى ممثلة للمجتمع المصرى على اختلاف شرائحه ، وبالفعل جارى فى الوقت الراهن إجراء المسح القومى الشامل لظاهرة تعاطى وإدمان المواد المؤثرة فى الحالة النفسية ، ويتولى إجرائه كلٍ من المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى وذلك على عينة عشوائية من إجمالى الأسر المعيشية على مستوى الجمهورية (ن = ٢٥ ألف أسرة) يراعى فيها تمثيل جميع الشرائح العمرية والمهنية والتعليمية على

أن تبدأ الشريحة العمرية من سن ١٢سنة حتى ٦٠ سنة ، لنستطيع من خلال مثل هذه الدراسة وضع الخطوط المستقبلية للعمل البحثى ، ونستطيع على أساس نتائجها أن نضع أيدينا على نقاط الضعف والقوة التى تستحق المزيد من التركيز عليها ، بالإضافة إلى أن مثل هذه الدراسة المسحية سوف تمكننا من وضع استراتيجيات المواجهة الفعالة على جميع المستويات .

ثالثا : حجم العينات ، ودرجة تمثيلها للشريحة العامة التى تمثلها

بما أن درجة تمثيل العينة التى تقوم عليها الدراسات العلمية تشكل نقطة جوهرية فى تعميم نتائج تلك الدراسات بعد ذلك ، وإتاحة الفرصة للاستفادة من نتائجها والقدرة على تعميمها على المجتمع الأصلى ، ووضعها أمام الجهات التنفيذية ، وذلك بوجه خاص فى دراسات تعاطى وإدمان المخدرات . لذا تستمد دراسات عديدة أهميتها على أساس درجة تمثيل العينة للمجتمع الأصلى ، وغالبا ما تصنف العينة المختارة لأى بحث ضمن فئتين لا ثالث لهما :

- عينات غير ممثلة للمجتمع الأصلى .
- عينات ممثلة للمجتمع الأصلى .

وتمتاز الدراسات التى تقوم على عينات غير ممثلة للمجتمع الأصلى بالقدرة على إمدادنا بالمؤشرات التى يحتاجها القائمون على البحث العلمى ، لتحديد ووضع الخطط العلمية للموضوعات التى تحتاج إلى المزيد من الدراسة المتوسعة ، والفئات التى تحتاج إلى تدخل الجهات التنفيذية وتسليط الأضواء عليها . وتمثل تلك الدراسات النسبة الغالبة من دراسات التعاطى والإدمان ، حيث يصعب على الباحثين والقائمين على البحث العلمى فى أغلب الأحيان توفير الشروط اللازمة لسحب عينة ممثلة للشريحة المجتمعية المطلوب دراستها ، لما يتطلبه ذلك من إمكانيات مادية وفرق بحثية مدربة

بالميدان وهيئات بحثية على دراية ووعى بشروط تمثيل العينات للمجتمع الأصلى ، ومواجهة العديد من الصعوبات والمعوقات ، مما بدوره يجعل القيام بدراسات على عينات غير ممثلة ضرورة فى كثير من الأحيان لمواصلة البحث العلمى وخاصة فى مجال التعاطى والإدمان الذى لا يحتمل الانتظار لهول خطورته .

وعند مراجعتنا للدراسات التى اعتمدت على عينات غير ممثلة للمجتمع الأصلى ، كان الاختلاف فيما بينها يتجسد فى الفئات والعينات التى خضعت للدراسة ، فالبعض ركز على دراسة الفئات المعرضة والمستهدفة للتعاطى والإدمان كالشباب وطلاب المدارس والجامعات ونزلاء السجون ومؤسسات الأحداث أو الأفراد الذين وقعوا بالفعل فى براثن الإدمان كالمتعاطين والمدمنين . فى حين ركز البعض الآخر على القائمين على مواجهة المشكلة ومواجهتها ليتعرف على آرائهم واتجاهاتهم والاستفادة من خبراتهم مثل رجال القضاء والشرطة والصحفيين والكتاب وعلماء الاجتماع وعلم النفس والشريعة ، فى حين حاولت دراسات أخرى أن تلعب دورا فى تقييم التشريعات والقوانين التى تختص بمواجهة المخدرات ، كما اتخذت بعض الدراسات الأخرى من دراسة المناطق الجغرافية المعرضة لظهور المشكلة بها ، أو سكان هذه الأماكن هدفا لها كسكان العشوائيات والريف ومنطقة الساحل الشمالى أو المناطق الصحراوية التى اشتهرت بكونها منشأ لزراعة المخدرات فى مصر، كما اهتمت دراسات أخرى بدور الجهات المعنية بمكافحة المخدرات كالجمعيات الأهلية ، أو تحليل المواد الإعلامية التى تتناول أبعاد المشكلة ، كالأفلام السينمائية . هذا وقد اختلفت أحجام العينات المسحوبة لكل دراسة ، بما يتناسب ومجتمع العينة الأصلى والصعوبات التى تواجه الباحثين فى سحب العينة .

فى حين أن الاختلاف بين الدراسات فى الأهداف والموضوعات لم يكن واضحا ، حيث إن جميع الدراسات تدور فى فلك واحد وهو دراسة مشكلة المخدرات بأبعادها المختلفة ، ودراسة المتغيرات المرتبطة بالتعاطى وأنماطه المختلفة . إذن فالقاعدة التى

تنطلق منها جميع الدراسات واحدة ونقطة الاختلاف هى العينة المدروسة ، وهنا تواجهنا مشكلة العجز عن تعميم نتائجها إلا بشرط واحد ، وهو درجة تمثيل العينة للمجتمع الأصلى ، ولكن يتبقى هنا الاستفادة القيمة التى يمكن أن نخرج بها من تلك الدراسات ، وهى اعتبارها مؤشرات لنا نستطيع من خلالها الاستدلال على الخطوات الأشمل والأعم ، حيث نستطيع من خلالها التعرف على ما يستحق المزيد من الاهتمام والبحث ، كما تدلنا على المستجدات والتغيرات التى تحل على الظاهرة من وقت لآخر ، ومواطن القوة والضعف التى يجب العمل عليها ، ولذا فإن تلك الدراسات التى تتم على عينات غير ممثلة تمثل عاملا هاما فى تحديد ما يحتاج إلى الدراسة المتوسعة على عينات ممثلة للمجتمع الأصلى – نظرا للصعوبات التى يواجهها أى باحث أو جهة بحثية فى سحب عينة ممثلة للجمهور العام ، وتتضح تلك الصعوبة بوجه خاص فى الموضوعات المرتبطة بمشكلة التعاطى والإدمان ، نظرا لاعتبار هذا الأمر من الموضوعات الشائكة لدى الأفراد التى يصعب عليهم الحديث عنها أو التصريح بها ببساطة لغير المقربين .

أما العينة الممثلة فهى العينة التى تمثل المجتمع الأصلى وتقوم مقامه ، بحيث يكتفى بدراسة أفراد هذه العينة ، ويتم تعميم النتائج المستخرجة من الدراسة على المجتمع الأصلى ، وهناك شروط لابد من توافرها لصلاحية العينة حتى تمثل المجتمع الأصلى ، ومن أهمها أن يتم اختيارها اختيارا موضوعيا غير متحيز ، وتكون لكل أفراد المجتمع الأصلى فرص متساوية لأن يقع اختيارها ضمن العينة ، وأن تشتمل على كافة فئاته وخصائصه الأساسية بصفة خاصة* . وقد ندرت الدراسات التى قامت على عينات ممثلة للمجتمع فى مجال تعاطى وإدمان المخدرات ، ومن الدراسات القليلة التى تذكر فى هذا الصدد البحوث التى أجريت من خلال البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات الذى يجرى تحت الرعاية المادية والأدبية للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

* فرج عبدالقادر طه وآخرون ، معجم علم النفس والتحليل النفسى ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ص ٣٣٣.

والذى اهتم منذ بدايته فى عام ١٩٧٥ بإجراء البحوث الوبائية على عينات ممثلة للمجتمع، للتعرف على حجم ومقدار انتشار الظاهرة ، والكشف عن المتغيرات والمحددات المرتبطة بالتعاطى والإدمان . كما اهتم البرنامج أيضا بإعادة إجراء دراساته على نفس الفئات على فترات زمنية متتالية ، لمتابعة المستجدات على طبيعة الظاهرة ، هذا بالإضافة إلى عدد قليل من الدراسات الأخرى التى تجرى خارج إطار البرنامج ، كالمسح الشامل الذى أجرته وزارة الصحة بالشراكة بين الأمانة العامة للصحة النفسية ، وقسم الطب النفسى بكلية الطب – جامعة القاهرة . الذى أجرى لمحاولة تحديد الحجم الحقيقى لمشكلة الإدمان وسوء استعمال المواد المخدرة، ورسم صورة تقريبية لأبعاد المشكلة من خلال رصد مدى شيوع ظاهرة استعمال المخدرات فى المجتمع المصرى ، وقد واجهت هيئة البحث إشكالية الوصول لعينة ممثلة للمجتمع لأن الحصول عليها يتطلب إطار عام لتركيب المجتمع ، ثم سحب عينة عشوائية من إجمالى الأسر المعيشية مما مثل صعوبة عند طرح الموضوع داخل نطاق الأسرة لأنه سلوك مُجرم قانونا ، ولكن استطاع مجلس الإدمان بالتعاون مع المركز أن يتخطى تلك الصعوبة فى المسح القومى الشامل – كما سبق الإشارة إليه – على عينة ممثلة للأسر المعيشية المصرية على مستوى الجمهورية .

وعند تأمل الدراسات التى قامت على عينات ممثلة للمجتمع الأصلى نجدها قد انطلقت من نفس القاعدة التى انطلقت منها الدراسات الأخرى ، حيث هدفت إلى دراسة المشكلة بمختلف أبعادها ، ودراسة المتغيرات المرتبطة بها ، واختلفت فيما بينها فى العينات التى اختيرت للدراسة ، إلا أنها تميزت بالقدرة على تعميم النتائج التى خلصت إليها ، واستطاعت التوصل إلى المستجدات والمتغيرات التى يتم استحداثها من خلال تكرار التجربة من فترة زمنية لأخرى . ولكننا نجدها قد ركزت على دراسة فئات معينة دون الأخرى ، كدراسة طلاب الجامعات الحكومية والخاصة ، وطلاب المدارس الثانوية

العامة والفنية الحكومية دون الخاصة ، وعمال الصناعة فى مصر (عمال الصناعات التحويلية) ، ويرجع هذا بلا شك إلى صعوبة إجراء مثل هذه الدراسات فى مصر، لما يقابلها من مشاق ومشكلات بحثية يصعب التغلب عليها ، ولما تستغرقه من وقت طويل فى سحب مثل هذه العينات ذات الحجم الضخم ، وما تحتاجه من إمكانيات مالية وعلمية وفرق بحثية لديها قدرات بحثية متميزة، وعليه فما زال أمام هذا النمط من الدراسات الوبائية فى مشكلة المخدرات العديد من الفئات فى المجتمع التى تحتاج إلى الدراسة والبحث على نهج الدراسات التى أجريت تحت مظلة البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات .

خاتمة

وأخيرا ، نستطيع أن نستنتج مما سبق عرضه أن الجهود البحثية فى مجال التعاطى والإدمان فى المجتمع المصرى تتسم بالثراء ، ولكن دون أن نستفيد منها استفادة حقيقية على أرض الواقع ، فحتى الآن لم تتم أية جهود لمكافحة الظاهرة ومحاربتها بناء على نتيجة علمية رغم ما نملكه من تراث بحثى شديد الثراء ، وإذا توقفنا عند هذه النقطة وتسائلنا : إذا أرادت الجهات التنفيذية أن تقوم بعملها فى المكافحة على أسس علمية فأين المرجعية العلمية الشرعية التى يجب أن ترجع إليها ؟ وتعتمد على البيانات والإحصائيات المأخوذة منها ؟

ولعل الإجابة المعروفة هنا أنه لايوجد على أرض الواقع المصرى جهة علمية تجمع بين الجهات العلمية المعنية بظاهرة التعاطى والإدمان . ومن هنا تتوجه الباحثة الحالية بنتاج لرؤية عامة حول البحث فى ظاهرة التعاطى والإدمان مضمونه *"إننا لم نعد فى حاجة إلى المزيد من التكرار ولكنا أصبحنا فى حاجة إلى التنسيق ولم شمل الجهود السابقة تحت مظلة واحدة ، تمثل جهة شرعية لنستمد منها البيانات والإحصائيات*

والنتائج البحثية التى تمكننا من مواجهة الظاهرة على أساس علمى متسق إلى جانب أننا حينئذ سوف نتمكن من تحديد الاحتياجات والأولويات البحثية التى يصعب علينا التعرف عليها فى الوقت الراهن ، فالباحث عليه أن يحدد أولوياته على معايير لاتخضع للأهواء الشخصية أو الصدفة" .

إن بناء القواعد البحثية وتوحيد الجهود ليس أمرا سهلا ولكنه بالضرورة يضع أقدامنا على أول الطريق المستقيم لمحاربة ومكافحة تلك الظاهـــرة بفاعليـــة .

Abstract

Research Efforts in Addiction and Drug Abuse
Between Repetition and Innovation

Hala Ramadan

This paper present a general evaluation about research efforts on drug abuse in Egypt. First of all a research team documented a large number surveys on drug abuse to shed light topics of research, the nature of samples, and the samples size. The paper ended that there are too many efforts in research about drug abuse and addiction in Egypt, but unfortunataley without a real benefits from the results on the ground, so what we actually need is to find a way to implement these efforts.